



منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة

**Palestinian Non-Governmental Organization Against Domestic
Violence Against Women (Al Muntada)**

بيان صادر عن منتدى مناهضة العنف ضد المرأة:

نحمل رئيس السلطة المسؤولية عن كل الانتهاكات التي حدثت، ونعلن مقاطعتنا للحكومة وكافة اللجان المشتركة معها.

يدين منتدى مناهضة العنف ضد المرأة عملية القمع والتنكيل التي مارستها السلطة التنفيذية بحق المحتجين على اغتيال الناشط السياسي والمرشح السابق في الانتخابات التشريعية نزار بنات، ونؤكد على أن ما حدث مع الشهيد بنات وعملية القمع التي لحقت بالمتظاهرين هي جرائم كاملة الأركان، لا بد من محاسبة ومعاقبة كل من نفذها ومن أمر بتنفيذها من قيادات في الأجهزة الأمنية وقيادات في المستوى السياسي.

كما نستهنج إصرار السلطة التنفيذية على مواصلة سياسة تكميم الأفواه وقمع الحريات العامة وحرية التعبير عن الرأي التي كفلها القانون الأساسي الفلسطيني، وكفلتها كل القوانين والمعاهدات الدولية لكل مواطن ومواطنة. ونؤكد على أن ما حدث خلال الأيام الماضية من اعتداء همجي على المتظاهرين السلميين هو نقطة سوداء جديدة تضاف إلى سجل السلطة الطويل في خرق وخنق الحريات العامة على مدى السنوات الماضية، ونضم صوتنا لكافة الفعاليات والمؤسسات الحقوقية والحزبية والأهلية التي طالبت وصرحت بأن مثل هذه الجرائم لا يجب أن تمر من دون محاسبة المسؤولين عنها.

وشهدت الاعتداءات السابقة ارتفاعاً في وتيرة استهداف النساء، سواء كن من المشاركات في التظاهرات السلمية أو الصحفيات اللواتي كن يقمن بواجبهن في تغطية الأحداث، من خلال الاعتداء والضرب والتحرش الجسدي واللفظي، وسرقة وتكسير هواتفهن وكاميراتهن وممتلكاتهن الشخصية، وغيرها من الانتهاكات التي تقشعر لها الأبدان، وتخالف كافة القوانين الفلسطينية، في ظل تنصل الشرطة الفلسطينية من مسؤولياتها عن حماية المتظاهرين والمتظاهرات، مما يشكل تقصيراً وظيفياً يستدعي فصل مدير الشرطة الفلسطينية وتحمله مسؤولية الاعتداء على المتظاهرين والمتظاهرات وعدم حمايتهم/ن.

نستهنج في منتدى مناهضة العنف ضد المرأة قيام الأجهزة الأمنية باختراق العديد من الهواتف التي تم سرقتها ونشر صور ومحادثات شخصية من هذه الهواتف على حسابات التواصل الاجتماعي لأفراد من الأجهزة الأمنية، فهذا السلوك يعد سابقة خطيرة في استهداف النساء وانتهاك خصوصيتهن من قبل أجهزة السلطة، ويتعدى كونه انتهاكاً للقوانين المحلية والدولية فهو أيضاً يقع خارج عن سياق عاداتنا وتقاليدينا

وثقافتنا وأعرافنا كمجتمع فلسطيني، ونتعهد كمنتدى مناهضة العنف باللجوء إلى الوسائل القانونية والاجتماعية كافة في حماية الناشطات النسويات أمام هذه الانتهاكات.

وعليه فإننا في منتدى مناهضة العنف ضد المرأة نؤكد على ما يلي:

- نحمل رئيس السلطة المسؤولة عن تدهور الحريات العامة في فلسطين وكافة أحداث العنف التي نتجت من أجهزة الأمن سواء كانوا بالزني المدني أم العسكري.
- نعلن مقاطعتنا لكافة النشاطات والمؤتمرات والاجتماعات واللجان المشتركة مع الحكومة الفلسطينية ونطالب بإقالة هذه الحكومة، نتيجة فشلها في حماية الحريات العامة وصمتها اتجاه القمع الذي تتعرض له الناشطات النسويات .
- نحمل الحكومة الفلسطينية ووزارة المرأة بشكل خاص المسؤولية عن السكوت على هذه الانتهاكات ما يعد تشجيعاً للمعتدين من خلال السكوت عنهم.
- نطالب بإقالة رؤساء الأجهزة الأمنية وتغيير عقيدتها باتجاه حماية أمن وحقوق المواطنين الفلسطينيين.
- نعلن مقاطعتنا لكافة النشاطات والمؤتمرات والاجتماعات واللجان المشتركة مع الحكومة الفلسطينية ونطالب بإقالة هذه الحكومة، نتيجة فشلها في حماية الحريات العامة وصمتها اتجاه القمع الذي تتعرض له الناشطات النسويات .
- ندعو كافة الفتيات والنساء اللواتي تعرضن لأي انتهاك أو إساءة للتوجه لمؤسسات المنتدى حيث ستوفر المؤسسات مصادرها القانونية والاجتماعية كافة لحماية للناشطات.
- ندعو النساء إلى عدم السكون أمام الظلم واستمرار انتفاضة ماجدات شعبنا في الشوارع للمطالبة بالحرية والعدالة.